شروط صحة الرواية من كتاب

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

إعداد / ميسون عقباوى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

maysoun.akabawy31@gmail.com

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى شروط صحة الرواية من كتاب   
الكلمات المفتاحية – الرواية ، الخلاف ، يصون**

**المقدمة.I**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة شروط صحة الرواية من كتاب**

**.عنوان المقال II**

**ومن شروط صحة الرواية من كتاب: أن يكون سماع الراوي ثابتًا، وكتابه متقنًا، وحكى المحاملي هذا عن أكثر الشافعية ومحمد بن الحسن وأبي يوسف، ويبيّن القاضي عياض أن الخلاف في هذا مبنيٌّ على الخلاف في شهادة الإنسان على خطه بالشهادة إذا لم يذكرها، ويجب على صاحب الكتاب أيضًا أن يحتفظ بكتابه، وأن يصونه عنده كما يصون الحديث في ذاكرته حتى لا يدخله ريبٌ ولا شكّ في أنه ليس كما سمعه، ولهذا منع حماد بن زيد كتابه عن ابن المبارك، ولم يرضَ إلا بأن ينسخه في حضرته حتى لا يغيب عنه الكتاب، وسمع ابن المبارك حديثًا من شعبة هو وغندر، فباتت الصحيفة التي كتب فيها هذا الحديث عند غندر؛ فحدَّث به فيها عن غندر عن شعبة، ولم يحدّث به عن شعبة مباشرة، وإن كان قد سمعه منه مباشرة؛ لأنه لم يحتفظ بكتابه عنده. وذكر ذلك الخطيب في "كفايته".**

**فإن خرج الكتاب من يد المحدث وعاد إليه، فقد توقف بعض العلماء في جواز الحديث منه، ورأى بعضهم أنه لا مانع من التحديث إذا لم يُرَ فيه أثر تغيير حادث من زيادة أو نقصان أو تبديل، وسكنتْ نفسه إلى سلامته، وعلى هذا يُحمل قول يحيى بن سعيد وقد سأله أحد الرواة: ضاع مني كتاب يونس والجريري فوجدتهما بعد أربعين سنة؛ أحدث بهما؟ أجاب يحيى: وما بأس بذلك؟!.**

**ولم يعتمد بعضهم كتاب البصير الأمي والضرير اللذين لم يحفظا من المحدِّث ما سمعاه منه، لكنه كُتب لهما، وممن رأى ذلك الإمام أحمد وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن معين.**

**والعلة في هذا كما يقول الخطيب البغدادي في كفايته: أنه لا يسلم من الزيادة لهما في الكتاب أو التحريف فيه، وأجاز ذلك بعضهم إذا وثق الضرير بالملقن له، وممن أجاز ذلك علي بن المديني، وإذا وجد الرجل سماعه في كتاب غيره؛ جاز له أن يأخذه عندما يتأكَّد أنه لم يزدْ في هذه الأحاديث، ولم ينقص، وممن قال بذلك الإمام أحمد بن حنبل.**

**والأهم من هذا كله أن يكون متحققًا بما يحدِّث به حتى لا يكون متحدثًا بالظن، والظن كما قال رسول الله: ((أكذب الحديث)).**

**ومن أجل هذا الدور الكبير في حفظ المرويات عن طريق الكتاب والشروط التي وضعت لذلك رأينا أئمة الحديث يهتمون ببحث كتب الرواة وتوثيقها، والحكم بصحتها أو عدم صحتها، وكانوا يكتفون بذلك عن النصّ على توثيق الراوي نفسه.**

**ومن أمثلة ذلك ما يقوله علي بن المديني: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس الأيلي قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح. قال عبد الرحمن: وأنا أقول: كتابه صحيح. وقال عبد الله بن المبارك: إبراهيم بن طهمان والسكري -يعني: أبا حمزة- صحيحا الكتب. ويقول الأوزاعي: عليكم بكتب الوليد بن مزيد البيروتي، فإنها صحيحة، ما عُرض عليَّ كتاب أصح من كتاب الوليد بن مزيد.**

**وهذا ما كان يدفع بعضهم إلى إصلاح كتابه بعد أن يسمع من الشيخ، وإذا استعان بغيره كي يُصلح له كتابه حتى إذا حدَّث؛ لم يُتَّهم بأن كتابه غير صحيح، أو أن كتابه فيه أخطاء. ويؤدي بالتالي هذا الحكم بطبيعة الحال إلى تضعيف الراوي نفسه، قال الإمام أحمد: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي في عبد الوهاب الخفاف، سمعته يقول: لما أراد الخفاف أن يُحدِّثهم بحديث هشام الدستوائي أعطاني كتابه فقال لي: انظر فيه، فنظرت فيه فضربت على أحاديث منها، فحدثهم؛ فكان صحيح الكتاب.**

**ومن أجل خطورة الكتاب على النحو الذي رأينا وجدنا أن بعض أئمة الحديث لا يحب أن تُسجَّل إلا الأحاديث المتقنة؛ لأنها ستنقل إلى الأجيال عبر الكتاب؛ إذن فلا يُسجَّل فيه إلا الأحاديث التي ضبطها الشيخ.**

**يقول يحيى بن سعيد القطان: كان سفيان الثوري إذا حدثني بالحديث فلم يتقنه قال: لا تكتبه، وإذا كان الكتاب هو كل زاد المحدث، أو معظمه؛ فقد زاد حرصهم عليه حتى لا يضيع، أو حتى لا تمتدّ إليه أيدي السوء، فيذهب ما يضبط به المحدث روايته.**

**خاف سفيان الثوري شيئًا فطرح كتبه فلما أمن أرسل إلى بعض تلاميذه فأخرجوا هذه الكتب من بئر عميقة كان قد وضعها فيها، ومن طريف ما يُحكى في هذا أن الذي كان يستخرجها من البئر قال له: وفي الركاز الخُمس، شبهها بالركاز الذي يُستخرج مما وضعه القدماء ودفنوه، ويكون فيه الخمس، يريد أن يأخذ خمس هذه الكتب.**

**وحرص بعضهم على توثيق مروياته بأن تنقل في حياتهم نقلًا صحيحًا، أما إذا ماتوا فقد تُنقل هذه الكتب إلى من يُحرِّف فيها، أو ينسبها لنفسه، أو يأخذها من لم يأذن لهم في حياته، ولهذا فقد رأينا سفيان الثوري وغيره يوصون بحرق كتبهم، ومحوها بعد وفاتهم.**

**يقول ابن مطهر: أوصى سفيان إلى عمار بن سيف في كتبه، فما كان بحبر فاغسله، وما كان بأنقاص فامْحُه، فسخنا الماء واستعان بنا، فأخرج كتبًا كثيرة، فجعلنا نمحوها ونغسلها، وكما أعانَ الكتاب المحدثين على ضبط مروياتهم على النحو الذي رأينا، أعان النقاد أيضًا على معرفة صدق الراوي أو كذبه، وهل ما خالف فيه الثقات إنما هو شيء من السهو والغلط الذي يعتري معظم الرواة، أو هو الكذب الذي يُخفيه بادّعائه الظن الطارئ، والخطأ غير المتعمد.**

**عن حسين بن حبان قال: قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدَّث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذا أنكرتموها ورددتموها عليَّ فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقًا أبدًا، إنما ذلك لرجل يُشتبه له الحديث الشاذّ، والشيء فيرجع عنه؛ فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحدٍ؛ فلا. فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يُخرج كتابًا في هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شُبِّهَ له فيها، وأخطأ كما يُخطئ الناس فيرجع عنها. قلت: فإن قال قد ذهب الأصل، وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه. قلت: فإن قال هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها؟ فقال: هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يَحِلّ فيه غير هذا. يعني: هذه الأحاديث من الدين فلا يحل فيها إلا التوثق والتيقن من صحة ما يُنقل.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين)**

**، دار السلام – القاهرة 2001م.**

1. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**

**الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**